المحور الأول: التحليل الاقتصادي الكلي

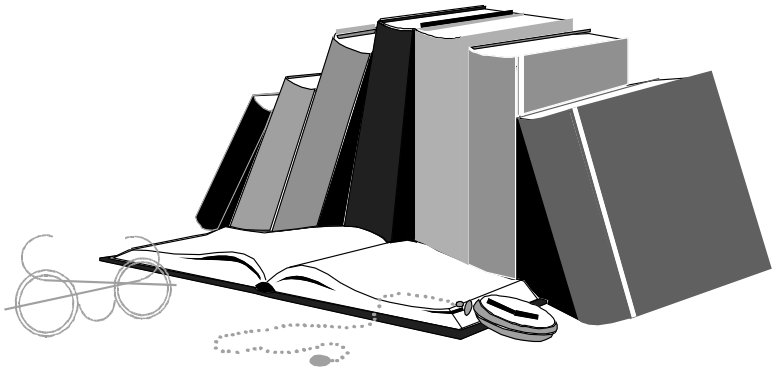

أولا :تمهيد

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالمتغيرات الاقتصادية الوطنية مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، العرض الكلي، الطلب الكلي، أما النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي فإنه يهتم بدراسة الأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل إلى هذه الأسواق وهم المنتجين والمستهلكين، حيث يوجد ترابط بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية فهما النظريتين اللتين يتكون منهما علم الاقتصاد.اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتحليل الكلي وبالدخل الوطني والإنتاج الكلي، فيما اهتم الكلاسيكيون الجدد خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالتحليل الجزئي وبتوازن المنتج والمستهلك والأسواق، وكان معظم الاقتصاديين في هذه المدرسة ينظرون إلى التوازن الكلي

على أنه مجموع التوازنات الجزئية يتحقق مباشرة عندما يتحقق التوازن في كل هذه الجزئيات.ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة (1929 أزمة الكساد) أظهرت بأن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن الكلي، وهكذا بدأ الاقتصاديون يشككون في صلاحية جهاز الأسعار في تحقيق التوازن التلقائي وضمان الاستخدام الكامل للموارد في كل وقت وثبات الإنتاج، حيث انتقد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " في كتابه المشهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد سنة1936 بعض نظريات المدرسة الكلاسيكية، وركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي حتى تتضح للحكومات معالم السياسة المالية والنقدية التي يجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ونهدف من خلال هذه االمحاضرات تعريف الطالب بالمواضيع الرئيسية التي يتناولها برنامج مادة الاقتصاد الكلي 1 المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي تتناول خمس فصول، المحور الأول كان مدخل للتعريف بالاقتصاد الكلي، فيما تناول المحور الثاني طرق قياس مستوى النشاط الاقتصادي والذي يعرف بالحسابات الاقتصادية الوطنية، ثم تناولنا تحليل التوازن الاقتصادي الكلي وفق المدرسة الكلاسيكية من خلال المحور الثالث، وفي المحورالرابع تناولنا تحليل التوازن الاقتصادي الكلي وفق المدرسة الكنزية.

ثانيا:<u>تعريف علم الاقتصاد</u>

هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الامثل للموارد المحدودة (النادرة) من أجل اشباع حاجات الافراد والمجتمع اللانهائية ، فلدينا حاجات لا تنتهي وموارد نريد استخدامها استخداماً امثل حتى نستطيع أن نلبي معظم الحاجات ، وربما من المستحيل أن نلبي حاجات الانسان أو المجتمع ككل ولكننا نستطيع أن نستخدم هذه الموارد الإنتاجيه بأعلى كفائه لأجل الاستفادة منها. فندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافتراض لا محدودية الحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة الاختيار والتضحية ، يعني إذا اخترت سلعة فأنت ضحيت بسلعة أخرى وهذا نسميه (تكلفة الفرصة البديلة).

اذن علم الاقتصاد Economics هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة". وينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعان رئيسيان هما : التحليل الاقتصادي الجزئي الذي قمنا بدراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي(101)، والتحليل الاقتصادي الكلي الذي سيكون محل دراستنا في هذه المادة. الاقتصاد الجزئي Micro-economics يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة Household و المنشأة Firm، حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي

تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد و المستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

ثالثا :الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي، إذ يركز الأخير على عوامل أصغر ذات تأثير على القرارات التي تتخذها الشركات والأشخاص. إذ تأثر العوامل المدروسة في الاقتصادَين الكلي والجزئي على بعضها البعض. على سبيل المثال، لمستوى البطالة في الاقتصاد ككل تأثير في عدد العمال الذين يمكن للشركة توظيفهم.

الفرق المميز الرئيسي بين الاقتصاد الكلي والجزئي هو أن مؤشرات الاقتصاد الكلي قد تتصرف أحيانًا بطرق تختلف جدًا أو تعاكس الطريقة التي تتصرف فيها متغيرات الاقتصاد الجزئي المناظرة لها. على سبيل المثال، اقترح كينز ما يعرف بمفارقة الادخار، التي تناقش فكرة أن سعي الأفراد جميعًا لزيادة مدخراتهم في الوقت نفسه سيسهم في إحداث تباطؤ في الاقتصاد وإنقاص في الثروة إجمالًا.

بينما يهتم الاقتصاد الجزئي بالميول الاقتصادي أو ما يمكن أن يحدث عندما يتخذ الأفراد خيارات معينة. يقسم الأفراد على نحو عام إلى مجاميع فرعية، مثل المشترين والباعة ومالكي الأعمال. يتفاعل هؤلاء الفاعلون مع بعضهم البعض طبقًا لقوانين العرض والطلب على الموارد، مستخدمين المال ونسب الفائدة كآليات للتسعير من أجل التنسيق.

مما سبق هناك فرق بين الاقتصاد الجزئي والكلي من حيث المنهجية، فالاقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان ومن ثم فهو يحاول شرح كيفية تحديد الناتج والأسعار للسلع كل على حدة. هذا ويفترض التحليل الكلي استقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار كمتغيرين محاولاً شرح كيفية تحديدهما. وقد يصعب عملياً إدراك هذا الاختلاف بينهما حيث أن التغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة على المتغيرات الكلية والعكس بالعكس. فارتفاع سعر سلعة كالنفط مثلاً يؤثر بدون شك على النشاط الاقتصادي العالمي أو على الأقل النشاط الاقتصادي لدولة معينة، وعليه فإن المشكلة الجزئية تؤثر على الاقتصاد الكلي.

رابعا :تاريخ الاقتصاد الكلي:

لم يعرَف مصطلح الاقتصاد الكلي منذ زمنٍ بعيدٍ جدًا (إذ عرف للمرة الأولى على يدي راغنار فريش في عام 1933)، ولكن العديد من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي كانت محط تركيز الباحثين قبل ذلك التاريخ بكثير. إذ إن مواضيع مثل البطالة والأسعار والنمو والتجارة كانت محط اهتمام علماء الاقتصاد منذ بزوغ فجر هذا التخصص، وأصبحت دراساتهم أكثر تركيزًا وأدق تخصصًا بكثير إبان التسعينيات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين.بدأ الاقتصاد الكلي يُعرف بشكله الحديث مع جون مينارد كينز John Maynard Keynesونشره كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد في عام 1936.زودنا كينز بشرح للانهيار المالي المتمثل بالكساد العظيم، حين تعذر بيع السلع وأصبح العمال عاطلين

عن العمل، حاولت نظرية كينز تفسير لماذا لا تصبح الأسواق متوازنةً أحيانًا.قبل تصاعد شعبية نظريات كينز، لم يكن علماء الاقتصاد يفرقون بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. إذ اعتقد علماء الاقتصاد أن قوانين العرض والطلب في الاقتصاد الكلي -التي تعمل في أسواق السلع الفردية نفسها -تتفاعل بين الأسواق الفردية للوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن العام وفقًا لوصف ليون والراس.Leon Walras

خامسا :أهمية الاقتصاد الكلي

1-الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية فهي Economic Policy "اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة". ولو أنه من المستحسن أن تتبع سياستنا الاقتصادية النظرية الاقتصادية،إلا أنه كثيراً ما تعدل السياسة الاقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحربية أو الظروف و الأحداث السياسية. فقد ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية و إلغاء القيود على المبادلات الدولية، و لكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة ورغم تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها إلا أن الأهداف الرئيسية يمكن حصرها في 5 هداف هي :

***العمالة الكاملة** : تهدف السياسة الاقتصادية الكلية للوصول إلى مستويات مرتفعة من التشغيل

والاقتراب من مستوى التشغيل التام.

* **استقرار المستوى العام للأسعار** أي محاربة التضخم وتهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار وتجنب الآثار السلبية للتضخم.

* **النمو الاقتصادي :**يعبر عن زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى زيادة الناتج الوطني.

* **التوازن الخارجي :**تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ومنه الاقتصاد الكلي هو أحد فروع الاقتصاد الرئيسه الذي يتعامل مع اقتصاد الدوله ككل ، يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار والتضخم والكساد ،البطالة والنمو والتجارة الخارجية والإنتاج المحلي الإجمالي وكذلك التعرف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وتهدف السياسة الاقتصادية الكلية لحل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني, ولوضع سياسة اقتصادية معينة من الضروري تحديد أهداف هاته السياسة والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد لآخر.

2-المتغيرات الاقتصادية الكلية

يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا) في النقاط التالية:-

1- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة،الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

2- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

3- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
4- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

سادسا :النموذج الاقتصادي

يقوم الاقتصاد الكلي على بناء نماذج اقتصادية وذلك باستعمال الرياضيات والإحصاء (المعادلات الرياضية,الدوال،المنحنيات...,) للتعبير على سلوكات إقتصادية.
وتعرف النظرية الاقتصادية الكلية على أنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في
الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي، الدخل الوطني، الصاد ا رت،... ، أما النموذج الاقتصادي فهو عبارة عن
تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية.

مثال :نموذج يبين العلاقة بين الاستهلاك والدخل $\mathbf{C= c_0+ by_d}$
حيث:
C : مستوى الاستهلاك الكلي.
c_0 : الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل.
b :الميل الحدي لاستهلاك حيث. $0< b< 1$
$\mathbf{y_d}$:الدخل المتاح.

2: المتغيرات

وتنقسم إلى:

***متغيرات داخلية:**

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي، ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولا تؤثر فيها، وتسمى أيضا بالمتغيرات التابعة مثل C في معادلة الاستهلاك السابقة.

2*متغيرات خارجية:

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها خارج النموذج الاقتصادي بمعنى أنها معلومة مسبقا، وهي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها وتسمى بالمتغيرات المستقلة مثل y_d في معادلة الاستهلاك السابقة.

3 :المعاملات السلوكية والمعلمات

***المعاملات السلوكية :**هندسيا هي ميل المعادلة التي توضح ظاهرة معينة مثل b في معادلة الاستهلاك، وسميت بذلك لأنها توضح لنا سلوك ظاهرة الاستهلاك اتجاه تغير الدخل.
***المعلمات :**وهي عبارة عن قيم ثابتة تستعمل داخل النموذج مثل a في معادلة الاستهلاك.

4: المعادلات

وتنقسم إلى:

4-1-معادلات سلوكية :وهي معادلة تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة متغير آخر، فعندما نفترض أن الاستهلاك دالة تابعة في الدخل، أي أن التغير في الدخل يؤثر على ق ا ر ا رت

الأف ا رد الاستهلاكية فهذا يعني أن معادلة الاستهلاك هي معادلة سلوكية تبين سلوك الاستهلاك أو تصرفات الأف ا رد الاستهلاكية اتجاه تغير الدخل.

4-2-المعادلات التعريفية :وهي المعادلات التي تعرف متغيرات ما باستعمال المتغيرات الأخرى.

فمثلا **Y= C+S** : تعرف لنا هذه المعادلة أن الدخل هو مجموع الاستهلاك **C** والادخار **S** ، وبمعنى آخر أن الدخل يوزع بين الاستهلاك والادخار

سادسا :الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي

يعاني التحليل الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل أهمها:

1- مشكلة التجميع :فمن الخطأ أن تعامل العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة، مما قد يؤدي إلى الخطأ في الحكم فمثلا الزيادة في الاستهلاك الوطني لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أف ا رد المجتمع.

2- مشكلة الأوساط الحسابية :بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك الوطني مثلا يمكن حسابه

بسهولة عن طريق جمع استهلاك كل فرد، لكن يصعب الأمر مع بعض المتغيرات الكلية الأخرى كسعر الفائدة، حيث هناك معدلات مختلفة للفائدة لذلك نأخذ متوسط معدلات الفائدة السائدة، وبما أن من خواص المتوسط الحسابي أنه يتأثر بالقيم الكبيرة والشاذة لهذا فإن متوسط الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا، ونفس الشيء بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأجور والأسعار.

3- خطأ التركيب :إن ارتفاع سعر سلعة ما له نتائج اقتصادية تختلف كثي ا ر عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع دخل شخص واحد أو مجموعة من الأف ا رد له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أف ا رد المجتمع، يعني ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي، فمثلا زيادة سعر سلعة معينة لا يعني زيادة أسعار كل السلع.